

الفصل الخامس

التطوير بين المفاهيم والخيارات

الفصل الخامس

التطوير بين المفاهيم والخيارات

أولا - استراتيجية التطوير

لم يعد هناك شك - كما سبق أن ذكرت - في أن جوهر الصراع العالمى هو المنافسة فى تطوير التعليم ، وأن حقيقة التنافس الذى يجرى فى العالم هو تنافس تعليمى ، وأنا شخصيا من المؤمنين بأهمية التعليم كضمان لدخول مصر القرن الحادى والعشرين ، واحتلال مكانة تليق باسمها ومكانتها .

وإذا نظرنا إلى العالم اليوم وجدناه يموج بمتغيرات كثيرة ، ويحمل للأمة العربية تحديات كبيرة وخطيرة ، من هذه المتغيرات وتلك التحديات ، قيام التكتلات الاقتصادية الكبرى وما تفرضه على الأمة العربية من ضرورة أن تسارع بقيام صيغ جديدة من التعاون والتكافل بين دولها والدول الأخرى الصديقة .

إن التقدم الاقتصادى يقوم فى حقيقة الأمر على الاستفادة من خبرات وقدرات بنى البشر ، ومن ثم ، فهو نتاج العملية التعليمية . ومن هذه المتغيرات وتلك التحديات كذلك ، التفجر المعرفى ، وثورة الاتصالات ، والثورة التكنولوجية الثالثة ، والاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية فى شتى مناحى الحياة ، والاهتمام بالتنمية البشرية فى إطار التنمية الشاملة المتواصلة .

ولعله من المعروف أنه مع الانتقال من الثورة الزراعية إلى الثورة الصناعية ، ثم إلى الموجة الثالثة ، حدث اختلاف جذرى فى مفهوم التنمية . ففى حين اتسمت التنمية فى المجتمع الزراعى بالتنمية الأفقية ، وغلبت صور استصلاح الأراضى الجديدة ، والتوسع العمرانى ومفاهيمهما ، على جهود وأشكال التنمية فى هذا الوقت- فإن مفهوم التنمية فى المجتمع الصناعى أخذ أشكال التنمية الرأسية ، وذلك بإدخال القوى المحركة الجديدة ، محل قوة الإنسان والحيوان ، ومضاعفة إنتاج الأرض والإنتاج الصناعى ، بتطوير الأساليب التكنولوجية الجديدة ، والاتجاه إلى التنمية الرأسية التى تضاعف من إنتاجية الوحدة المنتجة ، سواء أكان ذلك فى مجال الصناعة أم الزراعة أم التجارة .

إن الإنسان جزء أساسى فى التنمية ؛ لأنه أداة التنمية وهدفها فى نفس الوقت ، والتنمية لا يمكن أن تقتصر على مجرد التوسع العمرانى أو الزراعى ، كما أنها لا يمكن أن تقتصر على الجانب الاقتصادى ، أو أن تكون تنمية علمية أو تكنولوجية فحسب ، وإنما هى -أيضا- تنمية اجتماعية وثقافية وأخلاقية وقيمية . وأن تمتد إلى الإنسان ، بتنمية قدراته ، أيا كانت هذه القدرات ؛ لأن الإنسان أعظم وأعز مخلوقات الله سبحانه وتعالى ، وقد وضع فيه قدرات كبيرة ، لم تستغل كما هو منشود منها فى كثير من الأحيان . لذلك ، يجب أن تشمل التنمية البشرية اكتشاف القوى البشرية ورعايتها وتدعيمها وتعظيمها ، وتنمية قدرات الإنسان العقلية والإبداعية إلى أبعد مدى ، وكسر حواجز الزمان والمكان ، لتحقيق ذاته ، فى إطار المجتمع الذى يعيش فيه ، وتوسيع الخيارات والفرص أمامه ، وتمكينه من الاختيار السليم الذى يحقق رفاهية الإنسان فى إطار جماعة

مترابطة ، وتعزيز قدرته على التغيير ، وتدعيم كل ما يعين الإنسان على الفهم الصحيح ، والاختيار الدقيق ، والاستفادة القصوى من الخيارات المتاحة في المجتمع ، والتأكيد على دور المجتمع في الاستفادة من هذه الخيارات ، حيث يستطيع إنسان القرن الحادى والعشرين أن يلعب الدور الحيوى في عصر المؤسسة الاعتبارية والقرية الكونية .

إن التمية في عصر الموجة الثالثة والانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى تأخذ شكلا غير مسبوق يتمثل في التمية الاعتبارية ، حيث تشكل شبكة الاتصالات بأنواعها السمعية والبصرية والرئية والمجسمة ، بديلا عن الاجتماعات والتجمعات والاتصالات التقليدية ، وحيث تمثل المعرفة والمعلومة ، القيمة المضافة الحقيقية إلى المنتج النهائى ، وحيث تزداد قيمة العلم والتعليم وتؤكد ، كمبرك أساسى ، يحل محل رأس المال وقوة العمالة التقليدية ، والمواد الخام ، والأرض - فى بعض الأحيان - وغيرها من عناصر الإنتاج التقليدية ، وحيث يلعب الذكاء الصناعى ، والحقيقة الاعتبارية ، والمحاكاة ، دورا جديدا فى رسم السياسات ، وحيث أصبح فى مقدور الحاسبات العظمى ، والإنسان الآلى ، والذكاء الصناعى ، وعلم الفوضى أو التعقيد - دراسة المستقبل ، وتوقع أحداثه ، وتحديد احتمالاته ، وأصبحت التمية الحقيقية ، هى تنمية قدرة المعرفة ، وقدرة الابتكار ، وقدرة الاقتحام والاكتشاف ، وأصبحت التمية الاعتبارية الوريث الشرعى والفعلى للتمية الأفقية .

كذلك فإن الحديث عن التمية ، لايبنى الاقتصار على مؤشر أحادى ، كمتوسط الدخل القومى ، أو الناتج القومى الإجمالى ، وفى تعبير لأحد

ملوك التبت يقول : إننى كنت أقدر تماما معيار (G. N. P) أى الناتج القومى الاجمالى فى التنمية **GROSS NATIONAL PRODUCT** لكننى أكثر تقديرا لـ **(G. N. C) GENERAL NATIONAL CONTENT** الذى يقصد به الرضا الاجتماعى العام ، وذلك فى مقابل الناتج القومى الإجمالى . وبحكم تقاليدنا ، وتراثنا ، وقيمنا ، ومعتقداتنا ، فإن التنمية التى نسعى إلى تحقيقها ، تتمثل فى تنمية متوازنة ، متكاملة ، فى إطار اجتماعى شامل ، لكل مواطن يعيش على أرضنا ، وليس لشريحة بعينها ، وليس - كما أشرت - لجانب واحد أو أكثر من النشاط الإنسانى ، على حساب الجانب الآخر ، فلا يمكن أن يكون هناك تقدم اقتصادى ، على أشلاء الأمن الاجتماعى ، أو أن يتحقق تقدم مادى ، على حساب تأخر الإنسانية . إننى أتحدث عن تنمية شاملة متكاملة ، فى إطار نسيج اجتماعى قوى ، يحقق السلام الاجتماعى ، ويحقق فى نفس الوقت الرضا ، والسعادة ، والرخاء ، لكل المواطنين . فنحن مطالبون بتحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع ، ومطالبون - أيضا - باقتلاع جذور الإرهاب بعد المواجهة الأمنية الناجحة . وعلى المستوى الإقليمى ، فأمامنا تحديات السلام ، وهى - من وجهة نظرى - أخطر من تحديات الحرب . كما أننا مطالبون بالحفاظ على الريادة الثقافية والحضارية لمصر . وعلى المستوى العالمى فإننا سائرون إلى حلبة السوق العالمية الواحدة التى لا ترحم الضعفاء والجهلاء وغير القادرين ، وتحتاج إلى قدرات تنافسية متميزة ، ثم إننا فى مواجهة ثورة معلوماتية ، وأمامنا ونحن نتجه إلى العالمية - وهى ضرورة تطور - أن نحافظ على كياننا الوطنى وجذورنا ، وتراثنا ، فهى هويتنا ومنبع قيمنا ، ومصدر تماسك نسيجنا الاجتماعى والثقافى .

كل هذه التحديات المحلية والإقليمية والعالمية - التي سبقت الإشارة إليها - تفرض علينا الاهتمام بالتعليم وبجودة التعليم ، وليس أمامنا خيار آخر . إما أن نقبل هذه التحديات ، وإما أن نعيش على الهامش ، وهذا فى تصورى هو مسئولية المؤسسة التعليمية بالدرجة الأولى ، وهو - أيضا - مسئولية المجتمع كله .

هذه المتغيرات وتلك التحديات التى تجرى فى عالم اليوم - تمثل معالم القرن الحادى والعشرين الذى تهل سنواته علينا وتكاد تدق أبوابنا ، ولعل أهم أدواتنا الآن للتعامل مع هذه المتغيرات ولمواجهة تلك التحديات - هو تطوير التعليم ، وفى هذا الإطار لابد من الاتفاق على معالم سياسة تربوية وتعليمية جديدة ومتطورة ، نضع فى إطارها خطوط استراتيجية التطوير ومساراتها .

وإذا كان هناك العديد من الجهود التى تبذل فى الوطن العربى لتطوير التعليم ، وملاحقة المتغيرات العالمية ، وبخاصة فيما يتصل بالتفجر المعرفى وثورة الاتصالات والثورة التكنولوجية ، فإن الأمر - رغم هذه الجهود - يتطلب اتفاقا عربيا نحو استراتيجية لتطوير التعليم فى الوطن العربى . إذ من المعلوم أن الاستراتيجية العربية للتربية التى مازالت قائمة قد وضعت عام ١٩٧٢م ، أى أنه قد مضى على وضعها ما يقرب من ربع قرن ، وهى بمعايير التغير السريع الذى يعيشه عالمنا مساوية لأكثر من قرنين من الزمان فيما سلف من العصور ، وبمعنى آخر ، إن وضع استراتيجية عربية لتطوير التربية صار مطلبا ملحا . ومن اللافت للنظر أنه قد وضعت فى نفس الوقت استراتيجية دولية لتطوير التعليم فى عام ١٩٧٢م ، قامت بها أيضا منظمة اليونسكو ،

ونشرتها فى تقريرها « تعلم لتكون » . ومنذ سنوات مضت ، اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قرارا بضرورة وضع استراتيجية جديدة للتربية تلائم القرن الحادى والعشرين ، وهذا مؤشر واضح الدلالة على الحاجة لاستراتيجية عربية جديدة لتطوير التربية . فإذا ما أضفنا إلى ذلك ، المتغيرات الإقليمية التى تشهدها المنطقة ، والتحديات الجديدة التى تواجه الأمة العربية - لوجدنا أنه من الضرورى وضع استراتيجية جديدة للتربية .

وفى ضوء مفهوم الاستراتيجية ، الذى يعنى « فن وعلم تحديد القوى الأساسية ، القادرة على تحقيق الأهداف الكبرى ، وأساليب تعبتها وتحريكها لتحقيق هذه الأهداف » ، أى الانتقال بالنظام التعليمى من وضعه الراهن ، إلى الوضع الذى نأمله ، والذى يحقق الأهداف المرجوة منه ، فإننا نحاول تقديم الخطوط والمسارات المقترحة فى هذا الشأن . وبداية أود أن أ طرح أهم المبادئ والأسس التى تحدد ملامح استراتيجية تطوير التعليم فى مصر .

١ - التعليم قضية أمن قومى :

لقد ظل التعليم - فى فترات طويلة - يعالج على أنه قضية خدمات ، وإذا أمكن فى مراحل سابقة أن نتعاش مع هذا المفهوم ، فإن الأمر يختلف تماما اليوم ، فالتعليم - اليوم - يشكل أساسا للأمن القومى فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى .

لقد آن الأوان لأن نعالج التعليم على أنه المحور الأساسى لأمننا القومى ، بمعناه الشامل ، فى الاقتصاد ، وفى السياسة ، وفى الاستقرار الداخلى ، وفى الأمن الخارجى ، وفى التنمية وتحقيق الرخاء . لقد اختلف مفهوم

التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية ، وعظمت أهميته ، فأصبح أداة المنافسة الدولية ، إذ لم يعد التنافس بين القوى العظمى والكبرى - الآن - صراعا عسكريا ، بقدر ما صار سباقا فى مجال التعليم .

مفهوم الأمن القومى :

إذا ما اتفقنا على أن أول معالم السياسة التربوية الجديدة ، هو أن التعليم قضية أمن قومى ، فما حدود مفهوم الأمن القومى وتطوره واستخداماته ؟

لقد ظل الاستخدام السائد لمصطلح « الأمن القومى » فى فترة طويلة من الزمان - يعنى القوة العسكرية ، بصفتها « الدرع » الذى يحمى الدولة من جميع الأخطار التى تهددها . وقد أصاب هذا المصطلح تغيرات كثيرة فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وقبل نهاية الحرب الباردة ، حيث أدرك المتخصصون من رجال السياسة وكبار العسكريين ، أن الأمن القومى أوسع من مجرد القوة العسكرية ، خاصة وأن تلك النظرة الضيقة تهبط بالأمن القومى إلى كونه مجرد مشكلة عسكرية ، تتعلق بالمعدات الحربية واستخدامها ، وتخصر نطاقه فى مجرد مواجهة مشكلات الحرب ، بدلا من مواجهة تحديات السلام ، وتجعله يتعارض مع المبادئ التى تتحكم فى طبيعة العلاقات الدولية .

تعريف الأمن القومى :

هو منظومة القوى والإمكانات والخيارات التى تحمى الوطن من كل الأخطار المنظورة والمحتملة ، والتى يمكن أن تهدد حدود الوطن وقدراته واستقراره ، وحرية إرادته وتقدمه ، وسلامه الاجتماعى ونموه الشامل .

ومن ثم ، فإن من وسائل تحقيق الأمن القومي : القوة العسكرية ، والنظام السياسي المتوازن ، والنظام الاقتصادي العادل ، والعلاقات الاجتماعية القائمة على أسس سليمة . وفى هذا الإطار ، يعتمد الأمن القومي على القدرات السياسية ، والاقتصادية ، والعلمية ، والتكنولوجيا العسكرية للدولة .

ويؤكد نفس المعنى أحد كبار العسكريين العرب ، حيث يرى أن القدرة العسكرية مرتبطة بالصناعة العسكرية ، والصناعة العسكرية مرتبطة بالتنمية والاستقرار السياسي والاجتماعى للدولة ، وأنه لا معنى للاستقلال السياسى إذا لم يسانده استقلال اقتصادى يتجاوز طوق التبعية .

ومن قبل ، تناول وزير دفاع أمريكى سابق ، مفهوم الأمن القومي ، على أنه التنمية ، حيث أوضح أنه « لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلى ، الأمر الذى لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية » ، والتنمية تعنى التقدم فى المجالات المختلفة : الاقتصادية ، والعلمية ، والسياسية ، والعسكرية ، فكلها يرتبط بعضها ببعض الآخر ارتباطا مباشرا ، ويتوقف النمو فى إحداها على النمو فى غيرها من المجالات .

وفى ضوء ذلك ، يرى أحد علماء السياسة ، أن الأمن القومى العربى يتضمن ثلاثة متغيرات رئيسية هى :

الأول : الرفاهية الاقتصادية ، وما يرتبط بها من توزيع ، وإشباع للحاجات الأساسية .

الثانى : التوازن ، بما يعنيه من فتح قنوات للمشاركة ، وتحقيق إجماع داخلى ، وسلام إقليمى علمى .

الثالث : القدرة العسكرية ، سواء تعلقت بالأفراد أم بالمعدات الاستراتيجية .

ويرى أن للأمن القومي مستويات هي : الأمن الفردي ، الذى يهيم لكل فرد الحق فى الحياة والحرية والسلامة الشخصية ، وأمن الدولة ، والأمن الإقليمى ، والأمن الجماعى .

وبعد التطورات التى أصابت العالم منذ عام ١٩٨٩م ، حين سقط حائط برلين ، وأصيب حلف وارسو بالشلل ، وتفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١م إلى (١٥) خمس عشرة جمهورية منفصلة ، التى أدت جميعها إلى انتهاء الحرب الباردة ، وبدء مرحلة جديدة فى عالم اليوم - حدثت تغيرات فى مفهوم الأمن القومى ، أبرزها خطة « كلينتون/ جور » عن الأمن القومى ، حيث حددت هدف الأمن القومى الجديد المبني على انتصار الحرية فى الحرب الباردة ، فى « العمل سويا ، من أجل بناء عالم أكثر أمنا ، أكثر رخاء ، أكثر ديمقراطية » . وتحددت استراتيجية الأمن الأمريكى فى إعادة بناء قوة الاقتصاد الأمريكى ، والقدرة على الانتصار فى المنافسة الدولية ، ومواجهة التهديدات الخارجية فى أماكن الصراع الإقليمية ، وتشكيل عالم ما بعد الحرب الباردة فى إطار قوة القيم الأمريكية ، وتشجيع نشر قيم الديمقراطية .

وكان من أهم التطورات إنشاء مجلس للأمن القومى الاقتصادى ، وأخيرا ، تم تشكيل مجلس إدارة للأمن القومى للتربية فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤م ، وأخذ البيت الأبيض يعلن أسماء أعضائه تباعا ، ويحدد مهام هذا المجلس .

ومن الطبيعي- أن يشتمل الأمن القومي - فى ضوء هذه التطورات - على اكتساب التكنولوجيا والإسهام فى تطويرها ، وفى تطوير الصناعات الاستراتيجية المهمة ، وعلى رأسها كما سبق أن أشرت من قبل :

- صناعة الإلكترونيات والاتصالات .
- صناعة البرمجيات وعلوم الحاسب .
- الصناعات الكيماوية والحيوية ، بما فيها صناعة الدواء .
- الصناعات النووية ، بما فيها محطات توليد الطاقة النووية .
- الصناعات الميكانيكية ، بما فيها الأقمار الصناعية والطائرات .

كما يشتمل الأمن القومي على تعزيز الممارسات الديمقراطية ، بما يترتب عليه من تطوير لأداء المؤسسات الديمقراطية ، ووضوح العلاقة والحدود بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، واحترام التعددية .

دور التعليم فى الأمن القومي :

فى إطار هذا التطور الكبير فى مفهوم الأمن القومي ، والذى أصبح يشتمل على التنمية ، وتعزيز الديمقراطية ، ونشر التكنولوجيا ، وتطوير الصناعات ، والاهتمام بمراكز البحث العلمى ، يمكن القول : إن التعليم هو المحور والأساس لأمننا القومي ، بمعناه الشامل ، فى الاقتصاد ، وفى السياسة ، وفى دورنا الحضارى الذى بدأناه قبل غيرنا من الأمم ، وعلينا مواصلته ، فى استقرارنا الداخلى ، ونموننا ورخائنا . إن التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية ، اختلف مفهومه ، وارتفعت أهميته ، فلم يعد التنافس بين القوى العظمى - الآن - صراعا حول تملك القنابل والصواريخ والطائرات

وأسلحة الحرب ، بل أصبح « الحرب بين الكبار منافسة وصراعا حول التعليم » .

إن الدول تتقدم فى النهاية عن طريق التعليم ، وكل الدول التى تقدمت وأحدثت ظفرات هائلة - فإن تقدمها دخل من باب التعليم . والدول الكبرى التى تتصارع - اليوم - على القمة تطور من نظم تعليمها ، وتحاول أن تدرس النظم الأخرى الموجودة فى البلاد المنافسة ، وعندما يحدث تقدم فى أى دولة ، نجد أن الدول - لكى تحقق مثل هذا النجاح والفوق - تنهج إلى التعليم الأساسى ، وعلى سبيل المثال ، فإنه - عندما أطلق الاتحاد السوفيتى السابق أول قمر صناعى - اتجهت أمريكا إلى التعليم الأساسى ، وعندما وجدت أن اليابان تقدمت تقديما اقتصاديا هائلا ، اتجهت - أيضا - إلى التعليم الأساسى . وقد لاحظنا أن البرنامج الانتخابى لكليتون ، كان يعتمد على نقد سياسة من سبقوه فى التعليم . وكذلك ، إنجلترا وألمانيا وأى دولة متقدمة لا تخرج عن هذا الاهتمام ، فالتعليم هو محور اهتمام كل القوى فى العالم . وإذا اتفقنا على أن التعليم قضية أمن قومى ، فإننى أتصور أن تكون مقومات الأمن القومى هى : السلام الاجتماعى ، والديمقراطية ، والاقتصاد ، والتنمية ، والدفاع ، وهو ما يمكن تضمينه فى محاور ثلاثة هى :

- (أ) المحور السياسى .
- (ب) المحور الاقتصادى .
- (ج) المحور العسكرى .

(أ) المحور السياسى :

بعد أن هبت رياح الديمقراطية ، والحرية ، وحقوق الإنسان - سقط المعسكر الشيوعى ، وسقطت الحواجز والأسوار ، واجتاحت العالم ثورة الاتصالات ، وفرضت ضرورة التوازن بين التأثيرات الخارجية والعالمية ، والاعتبارات الوطنية والقومية ، والمواءمة بين العالمية و الأصالة أو الوطنية . كما سقط التطبيق الاشتراكى فى كثير من الدول الاشتراكية السابقة ، وتفهقر الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى ، وانفردت أمريكا فى الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة ، معلنة سقوط نظرية توازن القوى ، وضرورة الاعتماد على الذات فى ظل أخطار محيطية من نزعات العدوان والتوسع ، وأخطار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ، وأخطار داخلية تمثل فى زيادة موجات التطرف والإدمان .

ومن ثم ، فإن المحور السياسى يقوم أساسا على الديمقراطية والسلام الاجتماعى اللذين هما نتاج طبيعى لتعليم جيد ، تعليم يضع التربية على نفس القدر من الاهتمام الذى يضعه لاكتساب الطالب كما معنا من الخبرات الأساسية والمعلومات . والطالب الذى شب على أعمال الفهم والتحليل ، وعلى النقاش الحر ، وعلى إبداء رأى بشجاعة ، وتقبل آراء الآخرين ، يكون قد نشأ وبداخله بذور الديمقراطية الحقة ، وهذا الطالب هو المواطن المتحمل للمسئولية ، المشارك لغيره ، المؤمن بعمل الفريق ، القادر على التعايش مع الناس ، وهو الذى يمتلك رؤية اجتماعية ومسئولية اجتماعية ومسئولية سياسية ، ويؤمن بالتعددية السياسية . إن التعليم الجيد هو ذلك التعليم الذى يكسب الإنسان الصغير المهارات والقدرات ، ويساعده على

التفكير والتحليل ، وعلى الاستنباط والربط بين الأشياء ، وعلى الحوار الهادف الذى يقبل الرأى والرأى الآخر ، ويحميه من غسيل المخ ، ويحصنه ضد دعاوى التعصب والتطرف والإرهاب . إن مثل هذا التعليم ، إنما يضع القاعدة الصلبة لديمقراطية حقيقية ، ويعد المواطن الذى يؤهل بحق ليكون دعامة السلام الاجتماعى فى الوطن ، والأساس المتين للسلوك الديمقراطى ، واللبنة القوية لتصحيح ممارسات الديمقراطية فى مجتمع المؤسسات ، والمدرك لحدود السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

إن هذه المسؤوليات الديمقراطية ، لهى من أهم وظائف التعليم ، وخاصة التعليم الأساسى الإلزامى ، والتعليم للجميع صغارا وكبارا ، والنجاح فى إيمان الطلاب بهذه المسؤوليات ، هو سبيل المجتمع لتحقيق السلوك الديمقراطى ، ونشر القيم الديمقراطية وتعزيزها بين الأفراد والجماعات فى أرجاء الوطن ، بما يساهم بإيجابية فى السلام الاجتماعى .

(ب) محور الاقتصادى :

ساد اقتصاد السوق ، وآلياته ، وتراجعت النظريات الاشتراكية ، وازدادت التكتلات الاقتصادية العالمية بما تحمله من قدرة على التميز فى الإنتاج والمنافسة . وتفجرت ثورة العلم والمعلومات ، بحيث أصبح التقدم الذى يحدث حاليا فى العلم والمعلومات - يتعدى قدرة المتخصصين على متابعتها فى مجال تخصصاتهم .

إن أماننا فى مصر تحديات كبرى ، منها التحدى الاقتصادى ؛ لأنه مازالت أماننا خطوات عظمى فى مسيرة التحول والإصلاح الاقتصادى ، وأن الكثير من أوجه التقدم لا بد أن تحدث حتى نرتقى إلى مصاف الدول

المتقدمة ، كما أن معدلات النمو التى نحققها مازالت تحتاج إلى المزيد .

وتعد الإنتاجية المقياس الحقيقى لتقدم الدول وتخلفها ، فالفارق الأساسى بين أكثر الدول تقدما فى العالم وأكثرها تخلفا ، هو إنتاجية الإنسان الفرد .

وهذه الإنتاجية ، لا تتحدد عشوائيا ، بل هى نتيجة منطقية وعملية لمقدار الرعاية المتكاملة التى تقدم للأطفال ، ثم للشباب ، والتى تصقل قدرات الإنسان وتمده بالمهارات ، وتقدم له عددا معينا من الخبرات والقدرات التى يتحدد بها موقعه من الإنتاج ، وقدرته على المساهمة فيه ، وهذه الرعاية المتكاملة يقع التعليم منها موقع القلب من الجسد .

ومن هنا ، فإن التقدم الاقتصادى يتأثر بنوع التعليم وجودته ، كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذى حصل عليه ونوعيته ، ومقدار ما يتوافر له من الخبرات الأساسية والقدرات . وبهذا ، يصبح لدى الفرد قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة ، تحدد موقع الدولة على الخريطة العالمية .

إن تقدم أى دولة يتوقف على قيمة المعارف فى هذه الدولة ، وفى الوقت الذى نتجه فيه إلى الموجه الثالثة والإنتاج الكثيف المعرفة ، نجد أن قيمة أى منتج اليوم ، تتحدد بقيمة مكون المعرفة فى هذا المنتج . ويمكن هنا إيراد بعض الإحصائيات التى توضح القيمة المضافة إلى بعض السلع ، حيث تعتبر القيمة المضافة هى الجزء المؤثر فى الاقتصاد ، فالقيمة المضافة لمنتجات أبحاث الفضاء ، مثل سفن الفضاء والأقمار الصناعية - تبلغ (٢٠٠٠٠) عشرين ألف مرة ، والقيمة المضافة إلى الطائرات الحربية تبلغ (٢٥٠٠) ألفين وخمسمائة مرة ، والقيمة المضافة إلى السوبر كمبيوتر تبلغ (١٧٠٠) ألفا وسبعمائة مرة ، والقيمة المضافة إلى الفيديو كاميرا تبلغ (٢٨٠) مائتين وثمانين مرة ، والقيمة

- المضافة إلى التلفزيون تبلغ (١٦) ستة عشرة مرة ، فى حين أن القيمة المضافة إلى سيارات الركوب العادية تبلغ (١٠) عشر مرات فقط .
- وإذا كانت قيمة المعرفة هى المكون الأساسى ، فإن هذا يعنى أن تصبح قدرة أى دولة على تشجيع أبنائها لامتلاك هذا المكون الأساسى - معيارا مهما للتقدم والأمن القومى معا .

ولكى نستطيع أن نواجه هذا ، فإنه من المحتم والضرورى ، أن تحدث تحولات جذرية فى التعليم ، طالما أن قيمة أى دولة تتمثل فى المكون المعرفى فيها ، وفى قدرتها على اكتشاف تقنيات جديدة ، وفى قدرتها على اكتشاف أساليب جديدة لإنتاج تكنولوجيا فائقة . نحن - من أجل هذا - نحتاج إلى نوعية جديدة من المعلمين ، يتعاملون ويتفاعلون مع الموجة الثالثة ، مع لغة القرن الحادى والعشرين وآلياته .

(ج) المحور العسكرى :

إن العالم يسير فى اتجاه الإيمان بأن العلم وحده سيكون سلاح المستقبل ؛ لأن المفهوم التقليدى للحروب التى كانت تدور فى ميادين القتال بتنظيم الجيوش ، قد تغير فى ظل ثورة المعلومات ، وأصبحت حروبا تعتمد على الرياضيات والإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة . فمن يملك العلم يملك فرض إرادته على الغير دون أن يحرك جنديا ، ودون أن يطلق قذيفة ، فتلك هى طبيعة هذا العصر ، وتلك هى لغة العصر . وعليه ، فإن التفوق العسكرى هو نتاج تعليمى .

إن الحرب الحديثة هى حرب علمية ؛ لأننا - الآن - قد بدأنا الدخول فى حرب الموجة الثالثة التى شاهدنا فاصلا منها فى حرب الخليج ، حيث

قامت قوات مسلحة تنتمي إلى الموجة الثالثة ، بإجراء جراحة منخ دقيقة للجيش المقابل ، أوقفت فاعليته ، وشلت حركته ، وحسنت المعركة قبل أن تبدأ ، فقد اشترك الجيش الأمريكي فى حرب الخليج بموالى ٤٥٠ أو ٥٠٠ ألف جندى ، كان ٩٦٪ من هذه القوات ، المؤهل الأدنى لأفرادها شهادات جامعية أو شهادات عليا .

ونحن نسمع - الآن - عن حرب الكواكب وعن الطائرة الشبح ، والمظلة الإلكترونية ، والنمل الجاسوس ، والحائط الخفى . مثل هذه المسائل التى أصبحت حقائق ومسلمات تجرى على أرض الواقع - هى نتاج تعليمى فى ظل الموجة الثالثة .

وإذا كان الأمر كذلك - وهو كذلك - فإن كل مقومات الأمن القومى تصبح مرهونة بالتعليم ، ويصبح المفهوم الشائع القديم بأن التعليم قضية خدمات - أمرا يجب أن يتغير لتحل محله فى عالم اليوم مقولة : التعليم أمن قومى .

٢ - التعليم استثمار :

إذا ما اتفقنا على أن أول معالم السياسة التعليمية والتربوية الجديدة ، هو أن التعليم أمن قومى ، فلا بد أن نثق على أنه استثمار لأعلى موارد نمتلكها ، فالاستثمار فى التعليم هو استثمار للقوى البشرية التى هى أعلى أنواع الاستثمارات .

والاستثمار فى التعليم ليس قضية خيرية أو إنسانية ، وإنما هو قضية أمة ، لذا ، يجب النظر إليه على أنه استثمار ، وأن الإنسان أصبح رأس المال

الأمن ، ويجب تدميته تنمية حسنة ، لما لهذا من عوائد مهمة على التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى أكده العديد من الدراسات التى أجريت لمعرفة مدى مساهمة التعليم فى التنمية .

ولذلك ، فإنه يجب توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم فى محاوره المتعددة ؛ لأنه مهما حسنت النوايا ، ومهما كنا مدركين لأهمية التعليم - ولم يكن لدينا استثمارات كافية فى مجال التعليم - فلن نتمكن من تحقيق ما نتمناه للوطن ، وما نعمل فى سبيله ، خاصة مع الحالة التى كانت قد وصلت إليها شئون التعليم إلا إذا كان لدينا استثمارات كافية فى مجال التعليم .

ومن ثم ، فإن المدارس والمعاهد والكليات ، وجميع مؤسسات التعليم والتدريب - هى فى الحقيقة مؤسسات إنتاجية ينبغى أن تكون لها الأولوية فى حساب برامجنا الاستثمارية .

والتحويل له مصدران : أولهما - ما توفره الدولة فى الميزانية العامة ، وثانيهما - الجهود الذاتية من القادرين ورجال الأعمال الذين يجب أن يؤمنوا بأن الاستثمار فى التعليم هو قضية مصيرية بالنسبة لهم ولأمتهم ، وأن قدرتهم التنافسية فى الأسواق العالمية ستعتمد أساسا على جودة التعليم ، وليس قضية إنسانية أو خيرية .

فإذا استقر فى وجدان المواطنين وفى ضمائرهم ، أن التعليم يشكل مستقبل الوطن ، وأن الاستثمار فى التعليم هو لصالح الاستقرار والسلام الاجتماعى - فإن القادرين سوف يقبلون على المشاركة الجديدة فى نفقات التعليم ، وذلك من منطلقات عديدة ، منها المنطلق الوطنى ، وهو الشعور

بأن الوطن وإرادته ومستقبله أهداف كبرى تستحق التضحية من أجلها ، ومنها المنطلق الاجتماعي ، وهو الشعور بأنه لا تقدم للمشروعات الاقتصادية ، ولا تنمية لرأس المال إلا في جو من الاستقرار ، حيث يسود السلام الاجتماعي ، والتعليم هو أقوى دعائم السلام الاجتماعي الأساسية . لذلك ، فإنه يجب على كل القوى القادرة في هذا الوطن أن تساند وتساهم في قضية الاستثمار في التعليم ؛ لأنها ليست مسئولية وزارة التربية والتعليم ، أو وزير التربية والتعليم فحسب ، وإنما هي - في المقام الأول - مسئولية المصريين كلهم ، هي مسئولية كل وطني مخلص في هذا البلد ، هي مسئولية كل القوى المستتيرة والعاقلة ، والتي يجب عليها أن تكتل كل الجهود والإمكانات والاستثمارات لها .

٣ - عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

استقر هذا المبدأ النبيل في ضمير الشعب ، وأصبح أحد المكاسب التي يحرص عليها شعبنا العظيم ويتمسك به ، ولا يمكن لأحد أن يفرط فيه . وعلى هذا ، فإنه يجب توفير فرص متكافئة تحقق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في الالتحاق والقبول بالمؤسسات التعليمية ، والمساواة في المعاملة بين أبناء الشعب جميعا داخل هذه المؤسسات دون تفرقة طبقية أو استثناءات لبعض الأفراد على حساب الآخرين ، ثم المساواة في توزيع المخرجات النهائية للتعليم على المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تتفق والإمكانات الحقيقية لكل خريج .

ويرتبط بهذا المبدأ النبيل أمر آخر في غاية الأهمية ، ألا وهو مجانية التعليم ، ومع التسليم بما جاء في روح الدستور وجوهره ، فإن الأمر

يقتضى - لتوفير الاستثمار اللازم لإصلاح التعليم - إعادة توزيع مجالات الإنفاق على التعليم ، وتحديد الأولويات فى الإنفاق وفى الاستثمار .
إن مجانية التعليم هدف أساسى فى حياتنا ؛ لأنها كفيلة بتعليم جميع أبناء المصريين . وإذا كان الأغنياء قادرين على أن يحققوا لأبنائهم تعليما جيدا ومتميزا ، فإنهم لا يستطيعون أن يحققوا لهم مستقبلا آمنا فى ظل مجتمع غير متعلم ، فالفقراء غير المتعلمين يتحولون إلى خطر يهدد أبناء الأغنياء المتعلمين ، ولذلك ، أقول : إن مجانية التعليم ضمان للأغنياء قبل الفقراء .

ولعل ظاهرة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية التى تمثل السوق السوداء فى التعليم - التى أشير إليها سلفا - من أخطر ما يهدد السلام الاجتماعى ، وذلك من منظور أن من يتصور أن إمكاناته المادية تسمح له بإعطاء دروس خصوصية لأولاده ليحقق لهم التفوق وليؤمن مستقبلهم ، فإنه فى الحقيقة واهم ، لأن الدروس الخصوصية لا تحقق تفوقا فى الدراسة ، وأقصى ما يمكن أن تحققه ، لا يعدو أن يكون مجرد النجاح فى اجتياز امتحان ، دون قدرات أو خبرات حقيقية ، وفى نفس الوقت فإنها تحرم الطلاب الذين لم تتح لهم إمكانات وفرصة هذه الدروس الخصوصية من معلمهم الطبيعى ، وبذلك يتحول هؤلاء الطلاب إلى فئة غير راضية عما انتهى إليه الوضع بالنسبة لها ، وحاقدة على غيرها من الطلاب الذين حققت لهم هذه الدروس الخصوصية اجتياز الامتحان الأمر الذى يهدد السلام الاجتماعى ، ويثير البغضاء بين فئات المجتمع ، ولن يأمن الذين استفادوا من الدروس الخصوصية على مستقبلهم ، لأنهم سيعيشون وسط

أغلبية حرمت من معلمهم الطبيعي ، ومن فرص التعليم الجيد ، ومن ثم من فرص العمل الشريف ، وسيكونون باستمرار مصدر خطر على الذين استأثروا بالتعليم وحدهم ، وهو ما يهدد السلام الاجتماعى فى هذا البلد . إن التعليم الذى يبدأ بجريمة لا بد أن ينتهى إلى كارثة .

٤ - تحديد سياسة التعليم الواعية فى إطار ديمقراطى :

إن السياسة - بحكم تعريفها - تعنى فن تحقيق الممكن ، وتقتضى الملاءمة والتغيير المستمر لمواكبة التطورات والتفاعل مع المتغيرات ، والتحديث ، كما أن سياسة التعليم الواعية فضلا عن ذلك يمكن أن توصف بأنها : سياسة متواصلة ومتأنية ومتوائمة وسليمة القصد ، ومتبعة للأسلوب العلمى ، وتتخذ القنوات الشرعية ، وتسلك الأساليب الديمقراطية فى كل مرحلة ، وتعبّر بصدق عن المتطلبات الحقيقية لشعب مصر ، وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات التى يتعرض لها شعبنا العظيم فى كل حين .

إن أزمة التعليم التى نعيشها ، وثورة المعلومات والتكنولوجيا فى العالم - تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية لنلحق بركب هذه الثورة ؛ لأنه - كما سبق القول - فإن من يفقد فى هذا السباق العلمى والتكنولوجى مكانته لن يفقد فحسب صدارته ، وإنما سيفقد قبل ذلك إرادته .

ومن الضرورى ، أن يتم هذا التحرك ، وهذا التغير ، بطريقة ديمقراطية ، وبأسلوب علمى ، بحيث تتحقق مشاركة جميع الفئات والأفراد أصحاب

المصلحة فى التغيير والتطوير ، وبما لا يهمل نتائج العلوم التربوية والنفسية ، وأهم معطيات العلم والمنهج العلمى .

إن الأسلوب الديمقراطى يفرض علينا ، أن نطرح كل الأفكار أمام أوسع الدوائر انتشارا فى الرأى العام ، كما أن الأسلوب العلمى يفرض علينا ، أن نتاح الفرصة لكل المتخصصين والمفكرين وأصحاب الرأى ، لكى يدلوا بآرائهم فى ملامح التغيير وجوهره ، وأهدافه الكبرى . ومن ثم ، فإنه يجب أن نتيح للرأى العام فرصة كافية ، ليشترك فى المناقشة الضرورية حول ملامح التغيير وأهدافه ، وأن نطرح التغيير على القنوات الشرعية الموجودة التى نص عليها الدستور ، والقوانين المعمول بها ، حتى يكون التغيير نتاج دراسة متأنية ، ويصير بالفعل انعكاسا حقيقيا لرغبات هذا الشعب واحتياجاته الفعلية ومبادئه ، وكل القيم التى آمن بها .

وعلى ذلك ، فإن التغيير لا يصبح مسئولية وزير أو وزارة فحسب ، وإنما يصير عملا قوميا تشارك فيه جميع الهيئات والقنوات الشرعية والأفراد ، بما يعكس آمال الرأى العام وطموحاته ورغباته ، مما يضع الأساس الديمقراطى للسياسة التعليمية ، هذا ، بالإضافة إلى الأساس العلمى الذى يتمثل فى اجتهاد المتخصصين والمسئولين .

إن السياسة التعليمية سياسة قومية ، والناجحة منها تبقى بعد رحيل من يشارك فى اتخاذها ، أما من يفرض - بحكم منصبه - رأيا أو قرارا فىمكن أن يستمر لفترة من الوقت ولكنه لن يستمر كل الوقت .

ثانيا - مفاهيم العملية التعليمية وعناصرها

أصبحت مفاهيم التعليم التقليدية غير قادرة على استيعاب المتغيرات الراهنة والمستقبلية ، والتي تفرضها طبيعة التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه الأمة العربية ، وهي تخطو نحو القرن الحادى والعشرين . لذا فقد أصبح من الضرورى تغيير مفاهيمنا للتعليم بما يتواءم مع عصر الموجة الثالثة ، وبما يمكنها من مواكبة متغيرات عالمنا المعاصر ، لتحقيق متطلبات التقدم ، وخدمة طموحات التنمية ومشروعاتها الكبرى ؛ لأننا نحتاج إلى ترسيخ قيم الابتكار والمبادأة ، وتجويد الأداء وإتقانه ، واحترام روح العلم .

١ - المفاهيم الجديدة :

ولعل أهم مفاهيم التعليم التى تحتاج إلى تطوير ، تلك التى تتصل بمفهوم العملية التعليمية ذاتها ، فمن الضرورى أن نتقل من عملية التعليم التى سادت فى الماضى إلى مرحلة التعلم ، وأن نتقل من عملية الحفظ والتلقين التى كانت سمة المجتمع الزراعى والصناعى - فى بعض الأحيان - إلى الخبرات والقدرات . يجب أن نتخلى عن أسلوب تعليمى يعتمد على كم معرفى معين ، كنا نستطيع أن نستوعبه فى مرحلة ما ؛ لأن العلم كان حجمه محدودا ، وكان كل ما يستطيعه الإنسان المجتهد والمثقف أن يلم بمعظم أجزائه ، أما اليوم ، فإن هذه المهمة أصبحت مستحيلة ؛ لأن المعرفة تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا ، فكيف يمكن للإنسان أن يتعامل مع هذا الذى أصبح هدفا مستحيلا وغير واقعى ؟ لقد أصبح البديل الوحيد هو القدرات والخبرات ، قدرات التعامل مع بنى البشر والموارد والأنظمة والتكنولوجيا والمعلومات .

لابد من تغيير أهداف التعليم ، من تخريج موظفين وعمال يلتزمون بالقواعد واللوائح الخاصة بالعمل فى الدواوين والمصانع ، وغير مسموح لهم بالخروج عن النص - إلى مبدعين ومبتكرين ، ومقتحمين ، ورافضين للأمر الواقع .

ولابد - أيضا - من تغيير النظام التعليمى القائم على معلمين ، تعلموا وتخرجوا فى ظل نظام تعليمى كان المفترض فيه أن المعلم هو القائد ، والمسيطر ، والملقن ، وحافظ النظام فى الفصل ، وقائد المسيرة التعليمية ، إلى نظام تعليمى آخر يسمح بالديمقراطية ، ويشجع التعددية والاختلاف ، ويدعو للحوار ، ويطلق طاقات المتعلمين من التلاميذ والطلاب ، ويأخذ بأيديهم ، ويضعهم على الطريق ليكتسبوا وليتعلموا وليبحثوا ، وليحصلوا بأنفسهم على مكتسبات العلم الحديث . وهذا يعنى ، أن دور المعلم فى هذا النظام التعليمى - أصبح دورا مختلفا تماما عن ذى قبل ، حيث أصبح دور المعلم هو دور قائد الأوركسترا الذى تركز مهمته الأساسية على إطلاق قدرات الفريق الذى يقوده فى المدرسة أو الجامعة . ولا يخفى على أحد أن إعداد المعلم لهذا الدور يمثل تحديا خطيرا ، خاصة أن لدينا أكثر من ٨٥٠ ألف معلم تربوا فى ظل هذا النظام التعليمى المطلوب تغييره ، حتى نستطيع مواكبة تطورات العصر .

نحن - أيضا - فى حاجة إلى تغيير المفهوم التقليدى لدور الطالب فى المدرسة والجامعة ، من مجرد طالب سلبى يتمركز دوره فى حفظ المناهج المقررة ، إلى طالب إيجابى يناقش ويحاور ، ويعرض أفكاره بجرأة وحرية ، ينتقد أفكارا قائمة ، ويعرض أفكارا بديلة ، طالب قادر على التفاعل

مع تكنولوجيا العصر الجديدة ، قادر على استخدام الكمبيوتر بمهارة فائقة ،
يجيد اللغات الأجنبية ، يستطيع اتخاذ قراره ذاتيا ، باختصار ، نحن فى حاجة
إلى طالب يجيد لغة التفاعل مع القرن الحادى والعشرين .

وتفرض طبيعة التحديات الدولية والإقليمية والمحلية التى تواجهها الأمة
العربية - ضرورة تطوير مناهج التعليم والعملية التعليمية ، بحيث تحقق
التوازن بين أهداف التربية الروحية والنفسية والاجتماعية والصحية .
ومن المؤكد ، أن تطوير استخدام التكنولوجيا فى مجال التعليم سوف يغير
شكل العملية التعليمية ، فاستخدام الحاسبات الإلكترونية ، والإكثار من
المعامل العلمية المجهزة بأحدث الإمكانيات ، والتوسع فى استخدام الوسائل
المعينة (الإيضاحية) فى التعليم من شرائح مصورة وملونة ورسومات بيانية
وأفلام تعليمية ... إلخ - سوف يغير شكل العملية التعليمية إلى شكل أكثر
حدائثة يتفق وسمات التقدم العصرى فى مجال تكنولوجيا التعليم .

ويستدعى تطوير التعليم أن نعيد النظر فى تقسيم التعليم ، فقد كنا
نقول فى يوم من الأيام : إن التعليم الإلزامى هو التعليم الابتدائى ، ثم
توسعنا فيه - حاليا - وجعلناه حتى التعليم الإعدادى ، والتساؤل الذى
يطرح نفسه اليوم ، هو : هل التعليم الأساسى سيزل فى إطار مرحلة ابتدائية
ومرحلة إعدادية ؟ وهل نستطيع - فى ظل المتغيرات العالمية - أن ندخل
فى منافسة عالمية ، سلاحنا الأساسى فيها رجال أو فتيون كل حظهم
من التعليم حصوهم على الابتدائية أو الإعدادية وهل تظل ثنائية التعليم
الثانوى مقسمة إلى عام وفنى ، قائمة تكرر دونية التعليم الفنى ، وتجعله
قدرا محمومًا لا فكاك منه لأصحاب الجامعات المتدنية ، بصرف النظر عن

الاستعداد والموهبة ، ثم تتوقع من هؤلاء الشباب أن يستطيعوا منافسة القوى العاملة الأخرى فى البلدان المتقدمة التى تبلغ نسبة التعليم العالى فيها ٦٤٪ من الشريحة السنية ؟

إن التعليم الأساسى مسألة نسبية ترتبط بالزمان والمكان وذلك نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات ، والتكنولوجيا الحديثة ، والتى جعلت من موضوع التعليم الأساسى مسألة مختلفة عما كنا نسير عليه فى الماضى .

وهذا يجعلنا نتساءل : هل التقسيمات التى تقسم التعليم فى مصر إلى تعليم فنى ، وتعليم قبل الجامعى ، وتعليم جامعى - ستظل فى القرن الحادى والعشرين ، أم أن تغييرا حتميا يجب أن يحدث ، حتى يتواءم تقسيم التعليم مع تطورات القرن القادم ؟

إن التقسيم المسبق الحكيمى للتعليم والذى كان يصنف الطلاب إلى موهوبين ومتوسطين ومتعثرين على أن يكون قدرهم أن يُقيّموا باستمرار حسب مصير محتم ، قُدّر عليهم ، وأن تُحطط أساليب التقييم ، والامتحان لترتيبهم حسب هذا الحكم المسبق ، أمر لم يعد ممكناً أو مقبولاً ، فى إطار مجتمع قوة العقل ، والإنتاج الكثيف المعرفة ، وحيث تشكل القدرة على تطبيق أساليب مبتكرة وبمهارة فائقة للتكنولوجيات السائدة الميزة التنافسية لأى دولة فى السوق العالمية . وهذا يقتضى بالضرورة أن تكون الأغلبية المشاركة فى العملية الإنتاجية على مستوى تعليم متميز نوعاً ، ودرجة .

كذلك فإن الفكر التربوى الحديث أصبح يهدف إلى تحقيق التعليم للإلتقان Mastery Learning ، وأصبح هذا ممكناً الآن فى ظل تعليم جيد يتيح وقتاً

كافيًا ، ليصل بخمسة وتسعين في المائة من الطلبة إلى مرحلة الإتقان .

لقد أصبح هدف التعليم في الثورة الثالثة هو التميز والتفوق للجميع Excellency for All ، وهو هدف يتعارض مع الفكر التقليدي الذي رسخ مفهوم التخلف للبعض والتدني للأغلبية ويحتكر للأقلية التميز والتفوق .

إن التعليم للإتقان والتفوق والتميز للجميع هو الهدف المستقبلي للعملية التعليمية . والذي يجب أن تتضافر كل الجهود المخلصة للوصول إليه ، والاتجاه نحو تحقيقه .

٢ - تطوير المناهج :

إن التقسيم الحكيم أو التنازلي للمعرفة ، إلى علوم منعزلة لم يعد منطقيا في عصر ثورة المعلومات ، واجتياحها لحدود الزمان والمكان ، ولعله قد آن الآوان أن تزال الأسوار القاطعة بين المعرفة الإنسانية ، فقانون ترابط عناصر الحياة يفرض علاقات وثيقة بين كل مناهج العلوم ، وكما أشرنا من قبل فالتفاعل بين التاريخ والاقتصاد والجغرافيا والفلسفة ، والعلوم السياسية ، وبين الطب والهندسة ، وبين الفيزياء والرياضات والكيمياء ، وبين العلوم الإنسانية والأساسية ، جدير بفتح مجالات هائلة للأفكار الجديدة ، وتوليد طاقات مستحدثة ، واكتشافات مبتكرة ، قادرة على توسيع مدارك الإنسان ، واتساع أفقه ، وهي بالقطع خطوة هامة على طريق تكامل المعرفة .

إن الكم المعرفي الذي يدرس حاليا لأبنائنا يجب أن يعاد النظر فيه . لقد أصبحت الأسرة تشعر بقسوة ووطأة التعليم على أطفالها - لقد آن

الأوان لأن نعيد إلى الطفل العربي البسمة ، وأن نعيد إلى أولادنا وبناتنا طفولتهم المفقودة ، فلقد أسهمنا جميعا بشكل أو بآخر فى قتل البسمة على وجوه أطفالنا ، وأشقينا الأسرة المصرية التى راحت تلهث وراء تعليم أولادها ، ودخلت فى مصاعب جمّة تسببت - أحيانا كثيرة - فى شقتها .

ولقد آن الأوان أن يدعم الاتجاه القائم الآن لتمكين أبنائنا من استيعاب حقائق الحياة التى نعدم لمواجهتها ، وأن يتعرفوا بعمق على البيئة وأهميتها ، الانفجار السكاني ومخاطره ، الصحة ومطالباتها ، حقوق الطفل وحقوق الإنسان ، السياحة والمرور ، المعلومات القانونية الأساسية ، التطرف والإدمان ، التسامح والسلام ، احرام الآخرين وبند الفرقة .

وآن الأوان لأن يكون التعليم مدعاة للفرح والسعادة والفخر ، للطفل والأسرة على حد سواء .

وآن الأوان لأن يتحول التعليم ، من كم معين من المعلومات نحشو بها عقول أطفالنا ؛ إلى مفهوم مغاير تماما ، وهو إكساب هؤلاء الأطفال المهارات والقدرات التى تمكنهم من أداء واجبهم نحو وطنهم ، ونحو أسرهم ، ونحو أنفسهم . وأن تتواءم المقررات الدراسية مع المرحلة العمرية للطفل ، بحيث لا تثقل كاهله ، ولا تسرق بسمته بحمل ينوء به ، ويتسبب فى شقاء أسرته .

وآن الأوان لكى نعطي الطفل المصرى حقه فى الاستمتاع بطفولته ، وليس مقبولا ونحن نعلم الطفل أن نكون سببا فى تعاسته ، فهذه مسألة يرفضها العالم أجمع ، وفى سبيل إعطائه هذا الحق ، يجب ألا نكلفه بواجبات مدرسية فى المواسم والأعياد ونهايات الأسبوع .

وألا تزيد الواجبات المدرسية على ساعة واحدة في اليوم كحد أقصى ،
لتحصيل بعض المواد بقدر بسيط . أما الواجبات التي أرفضها تماما فهي تلك
المتعلقة بالحفظ والاعتماد على الذاكرة ، كأن يأمر المعلم طلابه بكتابة كلمة
معينة خمسين أو عشرين مرة ، فهذا أسلوب مرفوض ، عفى عليه الزمن .

وآن الأوان لتوجيه قدر أكبر من اهتمامنا وجهدنا إلى مستوى التعليم ،
والتركيز عليه ، بعد أن وجهنا كل اهتمامنا - في فترات طويلة - إلى التوسع
الكمي في التعليم ، كما يجب التركيز على تنمية قدرة الطالب على استيعاب
حقائق الحياة المعاصرة ، وتطويرها بما يخدم قضية التطوير والتنمية ، وبما
يتواءم مع التحديات المتجددة .

لكل ما سبق ، أصبح من الحمى أن يتحول التعليم من مجرد الحفظ
والتلقين ، الذي تعايشنا معه طويلا ، ومن التعليم القائم على التلقين السلبي
من الأطفال ، إلى نوع جديد تماما ، وهو التعليم الإيجابي الذي يشارك
الطفل من خلاله في عملية التعليم والتعلم ويصبح طرفا أساسيا فيها .

وفي حقيقة الأمر ، إن طريقة الحفظ والتلقين أدت إلى إخراج عقول
منغلقة يسهل برمجةها ، غير قادرة على أن تقبل الرأي والرأي الآخر ، وغير
قادرة على التفكير الحر المبدع ، مما ساعد على انتشار ظواهر الإدمان ،
والتطرف ، والتعصب ، بل وغير قادرة على خلق فرص عمل لها أو لغيرها ؛
لأنه تمت برمجةها على طريقة نمطية لا تقبل غير الحقيقة المطلقة ، ولا تعرف
الرأي الآخر ولا تقبله .

وإذا أمكن تحويل التعليم من مجرد الحفظ والتلقين ، وإعطاء قدر محدد
من المعلومات ، استطعنا بالتالي تحقيق نتائج هائلة في مجالات متعددة .

ويمكن أن تصبح كل مرحلة تعليمية مرحلة منتهية ؛ لأنه بدلا من أن يتم تخريج أطفال من كل مرحلة يحفظون كما معيننا من المعلومات ، لا يستطيعون إطلاقا أن يستفيدوا منها في حياتهم العملية - لا بد أن نعمل على تخريج أطفال مسلحين بالخبرات والقدرات اللازمة ، الأمر الذي يمكن كل فرد منهم من أن يذهب مباشرة إلى سوق العمل ، وأن يخلق لنفسه فرصة عمل ، أو يتعاش مع واقع جديد ، وأن يسهم في زيادة الإنتاج ، وأن يساهم في نهضة الوطن الصناعية والزراعية والتجارية ، لو فعلنا ذلك ، لاستطعنا أن نكون جيلا جيدا ذا إنتاجية متميزة .

لا بد أن ينجح التعليم في تروسيخ وتدعيم الخبرات الأساسية في إنسان المستقبل ، خبرة إتقان القراءة والكتابة ، إتقان التعبير المبني على التفكير ، مهارة حسن اختيار اللفظ والعبارة ، القدرة على الشرح ، القدرة على الإيجاز ، القدرة على الاستماع للآخرين ، وتقويم ما يقولون ، والرغبة في الاستفادة من الرأي الآخر ، خبرة استعمال الرياضيات عدا وحسابا وربط وتحديد العلاقة بين الظواهر والأشياء .

ولا بد للتعليم من أن يسلح إنسان المستقبل بالقدرات اللازمة لعصر جديد ، القدرة على حسن استخدام الموارد ، سواء كانت مالا أو أرضا أو وقتا أو مواد أو تكنولوجيا ، واستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام دون هدر أو تبذير ، وتحقيق أكبر عائد ممكن من هذه الموارد ، القدرة على التعامل مع المعلومات ، كيفية الحصول على المعلومات من مصادرهما المتعددة ، كيفية تنظيم هذه المعلومات ثم كيفية توظيفها ، والقدرة على الربط بين المعلومات ، وإدراك العلاقات التبادلية بينها واستنباط معلومات جديدة منها

وتحليل المعلومات ، القدرة على التعامل مع الأنظمة سواء كانت مالية أو إدارية أو قانونية أو سياسية ، وسواء كانت محلية أو عالمية ، والقدرة على التعامل الذكي من خلال هذه الأنظمة.

القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة فهمها واستخدامها بمهارة والحفاظ عليها وصيانتها ، اكتشافها وتطوير أدائها ، القدرة على التعامل مع البشر ، القدرة على العمل في إطار فريق ، التعاون مع الآخرين ، فن القيادة ، القدرة على اكتشاف المواهب والقدرات لدى الآخرين .

القدرة على تحفيز الآخرين على العمل ، وإثارة الحماس بينهم ، القدرة على التفاوض ، القدرة على التحليل والإقناع والاستعداد للاقتناع ، القدرة والرغبة في تعليم الآخرين والتعلم منهم .

إن هذه القدرات الأساسية لا غنى عنها لإنسان المستقبل ، ولا بد لأى تطوير للتعليم أن يضع فى اعتباره تنمية هذه المهارات والقدرات لدى الجيل الجديد .

إذن ، فنحن أمام تحديات كبيرة ، فكيف يمكن الوصول إلى التوازن بين حق الأطفال فى الاستمتاع بطفولتهم ، وواجبنا فى تعليمهم ؟ وكيف يمكن أن نحقق التوافق بين الخبرات الأساسية ، والكم المعرفى اللازم لبداية حياة الطفل ، والأنشطة التربوية اللازمة لترسيخ هذه المعلومات وتحويلها إلى قدرات مثل قدرات التعامل مع الموارد ، والمعلومات ، والأنظمة ، والتكنولوجيا الحديثة ، والبشر ؟ كيف يمكن أن نجتمع بين المهارات الأساسية ، ومتطلبات عصر جديد لا يمكن أن نتخلف فيه عن ثورة العلم والمعلومات ؟

كذلك ، يجب أن تخضع المقررات الدراسية فى جميع المراحل الدراسية ، للمراجعة المستمرة ، لإزالة ما علق بها من حشو ، وحذف كل ما جاء بها من تكرار ، حتى تتم تنقية المناهج من ذلك كله ، وهى عملية مستمرة يقوم بها خبراء متخصصون ، ويتم فيها تلقي آراء الطلاب ، وأولياء الأمور ، والمعلمين .

ولقد تلاحظ لنا ، أن ما يتلقاه الطفل المصرى ، يصل أحيانا إلى ضعف ما يتلقاه الطفل الأمريكى أو الفرنسى أو الإنجليزى أو الطفل فى البلاد المتقدمة بصفة عامة ، ولذلك ، فإن عملية المراجعة هذه تعد ضرورية ؛ لكي نخفف المناهج ونركز على الفهم والتحليل ، وبذلك ، نرفع العبء الكبير الذى كان يجثم على صدور أبنائنا .

وهو الأمر الذى يساهم فى جعل الطفل يمارس هوايات مختلفة ، تصقل شخصيته ، وتحقق توازنه النفسى والعقلى والتربوى فى آن واحد . إن لكل زمن أفكاره وفلسفته ، ولا يمكن أن نعيش زما جديدا بأفكار قديمة ، ولا يمكن أن ندخل إلى مجتمع جديد بلغة لا يعرفها هذا المجتمع . وإذا كان الحديث السابق قد أوضح سرعة التغير فى العديد من الأمور ، فإن ثمة العديد من المفاهيم التى يجب أن تتغير ، حتى تواكب هذه التغيرات ، خاصة وأن هذه المفاهيم تحدد لنا عالمنا الذى سنعيش فيه .

وبالنظر إلى أهداف التعليم ، فإننا نجد أنها لم تتغير كثيرا منذ أيام على مبارك ، فهل يمكن أن نغير مفهومنا للتعليم على أنه يهدف إلى إعداد المواطن الصالح ؟ هل يمكن أن نغير مفهومنا للتعليم على أنه يهدف إلى

تكوين جيل من العلماء والمبدعين ؟ هل يمكن أن نغير من مفهومنا ، أن التعليم يجب أن ينمي القدرة الإنتاجية للشعب المصرى ؟ هل يمكن أن نكر دور التعليم فى تعميق الولاء والانتماء للوطن ؟ تلك أهداف لايمكن الاختلاف عليها ، أما ما يمكن أن يكون مجالاً للبحث فى تغييره ، فهو السياسة التى هى « مجموعة الإجراءات والبرامج المحددة التى يتم اتخاذها فى مرحلة معينة » ، أو التغيير فى التكيك الذى هو « مجموعة الخطوات والإجراءات التى يمكن أن ننفذ بها مراحل الاستراتيجية المختلفة » .

نحن - الآن - فى أمس الحاجة إلى ثورة فى نظامنا التعليمى ، ثورة نستطيع أن نحقق بها ومعها الآمال العريضة التى نرجوها . لا بد من فكر تعليمى مستقبلى ، لا يتطلع إلى حل مشاكل الماضى ، بل إلى تصور المستقبل . ولكن ما الذى نبتغيه من تعليم المستقبل ؟ ما صورته ؟ وما أشكاله ؟ فيما يلى أحاول أن أطرح بعض تصوراتى فى هذا الشأن .

لا بد أن يكون للتعليم بعد زمانى ، وبعد مكانى ، وبعد إنسانى ، وهذا يقتضى أن يتضمن التعليم بعداً زمنياً وهو البعد المستقبلى ، خاصة وأن مؤسساتنا التعليمية مازالت معنية بالماضى ، أو على أحسن التقديرات بالحاضر القريب ، أما البعد المستقبلى كما بينا من قبل فغائب تماماً عن مناهجنا التعليمية ، وفى كل مؤسساتنا التعليمية .

وهذا كله ، رغم أننا نعد فى كل مؤسسة تعليمية التلاميذ الذين سيعيشون ويتعاملون مع الواقع المتغير الذى سيواجهونه بعد (١٥) خمسة عشر أو (٢٠) عشرين عاماً ، وإلى وقت قريب لم تكن لدينا قدرة على التحليل العلمى للخيارات المطروحة فى هذا الزمان . نحن نخرج أفراداً للمجتمع بأفكارنا

نحن ، وبعيوتنا نحن ، وتجربتنا نحن ، وبظروفنا المحلية الحاضرة التى لن يعيشوا فيها ولن يقابلوها ، وبالتالي يجب إعدادهم لزمانهم هم ، وليس لزماننا نحن .
أما عن البعد المكاني ، فهو غير موجود - أيضا - فى تعليمنا ، ففى كثير من الأحيان لايزال ارتباط المؤسسة التعليمية بالمجتمع الذى تعيش فيه وتُربى له - غير واضح ، فهدف التعلم ليس هو العلم النظرى فقط ، بل هو حل المشاكل الموجودة والمحيطه بالإنسان نفسه .

وفيما يتعلق بالبعد الإنسانى ، فالتلقين والحفظ والتعليم التقليدى لا يؤدى إلا إلى ذاكرة مسطحية ، سرعان ما تنزوى وتنحسر مع الزمن ، ويضعف تأثيرها ، أما الذاكرة الديناميكية أو العميقة ، فلا تأتى إلا من التعليم الذى يخاطب حاجات أصيلة وحقيقية فى الإنسان ، هذا التعليم هو الذى يشكل معنى يسعد الإنسان به ، أو يتحمس له ، أو يندهش له ، وهو الذى ينتج ثقافة ديناميكية ، أو ذاكرة مستديمة ، ويولد الخبرة العميقة أو الخبرة الديناميكية التى تعد الدافع الأساسى للاكتشاف والاختراع .

نحن أيضا فى حاجة إلى قيمة هذا البعد الإنسانى ، فنحن حين نتحدث عن مشاكل التعليم ، وأخطار سيطرة التكنولوجيا المتقدمة على الثقافة والحضارة ، نوكد أنها ليست أخطارا بسيطة أو محدودة ؛ ولكنها فى الواقع تمثل أخطارا يمكن أن ينتج عنها أضرار فادحة .

نحن فى حاجة إلى أن نعمق فى الإنسان المصرى قيم الولاء والانتماء لقيمه ومعتقداته ، وحضارته وجذوره .

وعلى سبيل القطع ، فنحن فى حاجة ماسة إلى تعميق انتمائنا التاريخى وانتمائنا للقيم والأبعاد الإنسانية فى حياتنا ، وليس من السهل علينا - ونحن

تحدث عن التغيرات التكنولوجية الهائلة - أن نتصور غياب أحاسيس أو تدهور قيم استمتعنا بها ، مثل الإحساس بالجمال ، والإحساس بالحياة ، والإحساس بالسعادة ، والاطمئنان ، والاستقرار التابع من الحياة الأسرية ، والقيم الإنسانية النبيلة ، مثل احترام الآخرين ، والصدقة ، والإخلاص . فليس من السهل - ولو للحظة واحدة - أن نتصور تحول هذه القيم إلى مسميات أخرى ، تفرغها من مضمونها الحقيقي .

إنه فى اليوم الذى تتحول فيه الصداقة إلى مجرد اتصالات ، وتتحول الأسرة إلى ارتباطات خاطفة أو عارضة فى أماكن مختلفة ، ويتحول الإحساس بالجمال إلى المتعة السريعة الزائلة ، أعتقد - فى هذا اليوم - أن سعادة الإنسان على هذا الكوكب ستصبح مهددة تهديدا خطيرا . وهذا وذاك ، ما نأمل أن نتجنبه رغم أننا على يقين بأن القيم الإنسانية والحضارية لشعب مصر العظيم - كفيلة بمواجهة هذه الأخطار ، والتعامل معها فى اتجاه تقدم نشده ، ونسعى إليه بكل العزم والإصرار .

لابد لنا من إدخال بذور التعليم الفنى منذ البدايات الأولى للتعليم الأساسى ، فالاتجاه الغالب والحديث - الآن - فى التعليم ، هو تحقيق الانسيابية بين كل أنواع التعليم ، وبين التعليم وسوق العمل .

إن الحواجز المصطنعة ، والإجراءات الحاكمة التى تمنع من الانتقال الميسر والتكيف من مرحلة لأخرى ، ومن مرحلة التعليم إلى سوق العمل والعكس - هى حواجز وإجراءات ليست فى صالح هذا الوطن .

إن الانتقال بسهولة ويسر من نوع معين من التعليم إلى نوع آخر - أمر ضرورى ومطلوب ، ويجب ألا يحس الطفل أو الشاب المصرى بأنه

قد نفى إلى نوع معين من التعليم ، وأن هذا هو قدره الذى لا يستطيع الفكك منه ، فهذه نظرة تصيب الإنسان بالإحباط والقتل .

إذن ، فإن من حق كل طفل وشاب مصرى ، أن يمارس بذور التعليم الفنى ، وأن يتجه إلى التعليم الذى يتناسب وإمكاناته ورغبته ، وفى الوقت نفسه ، لا نحرم من ذهب إلى التعليم الفنى برغبته واستعداده من مواصلة التعليم ، فليتحق بالمعاهد العليا والجامعات . كذلك ، من حصل على الثانوية العامة ولم يدخل الجامعة أو المعاهد العليا ، يمكن أن ينضم إلى سوق العمل لفترة من الفترات ، قد تكون أربع أو خمس سنوات ، ثم يوفر له فرصة ثانية ، إما أن يعود إلى التعليم العالى والجامعى ، وإما أن يلتحق بالتعليم المفتوح . إن كسر هذه القيود ، وتحقيق الانسيابية والمرونة بين أوجه التعليم كافة ، وبين التعليم وسوق العمل - يقضى على الظواهر السلبية التى عايننا منها - كثيرا- فى الماضى .

فما كان مطلوبا من نظامنا التعليمى فى السابق ، لم يعد كذلك فى الحاضر والمستقبل ، فقد كان نظامنا التعليمى قائما على تخريج متعلمين للعمل كموظفين فى دواوين الحكومة ، أو عمال فى مصانع على آلات معينة ، وفى الحالتين ، كان المطلوب ممن يقومون بهذه الأعمال ، أن يتقيدوا باللوائح والقوانين والاشتراطات والتعليمات المطبقة بالمصلحة الحكومية ، أو على خط إنتاج معين ، أو فى خدمات معينة ، ولم يكن من المسموح لهم الخروج على النص ، كما لم يكن من المرغوب فيه صدور أى مبادرة أو التطوع بإحداث جديد أو تجديد . ولذلك ، عكف نظامنا التعليمى على تخريج مئات الآلاف من هذه النوعية على امتداد السنين .

واليوم فى ظل الإنتاج كثيف المعرفة ، والذى يحتاج إلى نوعية جديدة من الخريجين ، كالمبادر ، والمحترف ، والموهوب ، والمكتشف ، والمخترع ، والعالم ، والمقتحم ، يمكن القول : إن نظام التعليم الحالى شديد البراعة فى قمع أى نوعية من هذه النوعيات فور ظهورها ، حيث نعتبر الطفل الذى تظهر عليه أعراض هذه المواهب أو القدرات ، إنه - فى أحسن الأحوال - خارج على القواعد المتعارف عليها ، ومشاكس ، وكثيرا ما يطرد من الفصل أو يفصل من المدرسة . فى حين أن كل الاكتشافات العلمية العظيمة ، نشأت من أفراد رفضوا الأمر الواقع ، واختلفوا مع ماهو راسخ أو بديهى ، وغنى عن القول أن نظامنا التعليمى يحتاج إلى تغيير جذرى لكى يستطيع أن يجتذب هؤلاء ويعلمهم .

لابد للتعليم أن يخاطب التنوع والتفرد والاختلاف ؛ لأن البشر ليسوا كلهم على مستوى واحد ، فما ينفع هذا لا ينفع ذاك ، ولا بد أن نضع فى أذهاننا أن التعليم يجب أن يخاطب العناصر المختلفة لبشر مختلفين ؛ لأن الإنسان كائن حى له صفاته الخاصة التى تختلف من شخص إلى آخر ، كاختلاف بصمة الأصابع ، وبحيث لا يمكن أن تتوافق مكونات سمات شخصية أى إنسان مع آخر ، فى اهتماماته ، وقدراته ، واحتياجاته ، وطموحاته ، وسليباته أيضا .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : كيف يتسنى فى ظل تعليم نمطى ، الفرد فيه ترس من آلة ، أو جزء من طابور - أن نخاطب الحاجات المختلفة ، والمكونات المتعددة ، والتى يجب أن يراعى فيها عنصر الاختلاف والتفرد بين المعلمين ؟

لقد كانت البداية المتواضعة للتعامل مع هذا الوضع ، مجرد تقسيم الطلاب إلى طلاب متوسطين ، وذوى ظروف خاصة ، وموهوبين ، وعابرة . وهذا هو مجرد بداية للتعامل مع التفرد والاختلاف .

أيضا ، فلاشك فى أن البعد المستقبلى فى التعليم - يتطلب التعامل مع الفروق الإنسانية بين الأفراد ، ويحقق قدرا من المرونة التى تسمح بالاختلاف ، كما يتيح التعلم للمنخرطين فى التعليم على اختلاف قدراتهم وإمكاناتهم ، ويستجيب للرغبات المختلفة ، والمواهب المتعددة ، والمستويات المتفاوتة لفئات المتعلمين .

ولابد أن يخاطب التعليم الفروق الجغرافية ، والبيئية ، والاجتماعية ، الموجودة فى مناطق معينة ؛ لأن هدف التعليم هو حل مشاكل المجتمع ، وهى تختلف من مكان إلى مكان .

وكذلك ، الطرق التقليدية التى كنا نعتمد عليها فى الفصل - ستغير بعد دخول التكنولوجيا الحديثة ، ووسائل التعليم من بعد ، الأمر الذى ينبغى أن نعد له أنفسنا للاستفادة من هذه التكنولوجيا المتقدمة فى تعليم أبنائنا ، وخاصة تعليم الكبار ومحو الأمية ، والتعليم المفتوح .

لابد لنا - ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين - أن نطور المدرسة ، ويحضرنى قول أحد الكتاب : لو أحضرنا مجموعة من الجراحين فى القرن التاسع عشر ، وأدخلناهم حجرة عمليات جراحة القلب المفتوح ، لوقفوا مشدوهين ، لا يستطيعون تحريك ساكن ؛ لأن الموقف والمناخ والأجهزة والأساليب ، مسألة جديدة تماما عليهم . وعلى الطرف الآخر ، إذا أحضرنا

مجموعة من المعلمين والمدرسين من القرن الماضي ، وأدخلناهم مدرسة فى القرن العشرين ، فلن يكون الموقف بهذه الدهشة ؛ لأن التغير الذى حدث فى مؤسسات التعليم أو فى شكل العملية التعليمية - لم يكن بهذا التطور ، وهذا دليل على أننا فى حاجة إلى التطوير ، تطوير العملية التعليمية .

إذن ، فنحن مطالبون بأن نبني للوطن مدرسة جديدة للمستقبل ، جديدة فى مبناها ، جديدة فى محتواها ، جديدة فى مناهجها ، جديدة فى أنشطتها ، جديدة فى طرق التدريس بها ، جديدة فى الأساليب التكنولوجية المتاحة لأبنائها .

لابد أن تجد الصحة المدرسية والرعاية الاجتماعية سبيلها لكل مدرسة من مدارسنا ، لكى تكفل لأبنائنا الرعاية الواجبة ، فهى تمثل دور مانع الصدمات الذى يقى أولادنا وأطفالنا من كل المعوقات والنتائج السلبية التى يمكن أن تلحق بنا وبهم ، نتيجة السرعة المتزايدة فى عالم اليوم .

لابد من وجود الإخصائى النفسى والاجتماعى فى المدرسة .

لابد أن ننظر إلى التنمية البشرية من منطلق تكاملى ؛ لأن المنطلق التكاملى هو السبيل الوحيد إلى تنمية كل القدرات الموجودة فى الإنسان ، والفتاح لتنمية كل هذه القدرات هو التعليم .

٣ - المعلمون :

إن التركيز على أهمية دور المعلم فى إصلاح التعليم ليس مجرد شعار نرفعه ، وإنما هو حقيقة علمية توصل إليها العالم المتقدم فى كل النظم التى سبقتنا فى مجال تقدم التعليم . فهناك عاملان مرجحان فى تقويم مستوى

التعليم فى أى بلد وهما : مركز المعلم ومستواه ، وطول العام الدراسى .
ونحن نؤكد أنه لا إصلاح للتعليم بدون المعلم ، وأن المعلم هو حجر
الزاوية فى العملية التعليمية ، وأن كل ما يمكن أن يودى إلى تحسين أحوال
المعلمين ماديا وأديا ومهنيا ، إنما هو خطوة علمية فى سبيل إصلاح
التعليم وتطويره . كما أن دراسة كل الطرق المؤدية إلى الارتفاع بمستوى
المعلم ماديا وأديا ومهنيا لا يجب أن تكون مجرد استجابة لمطالب المعلمين
أو رغبة نقابتهم - وهو أمر مشروع فى حد ذاته - وإنما يجب أن تقرر
فى ضوء سياسة قومية لمصلحة عليا .

ولابد من الاعتراف بأن المعلم قد أهمل كثيرا ، وتعايش المجتمع
- طويلا - مع الأوضاع السيئة التى يعيش فيها ، وقد تظاهر المجتمع بأنه
يوفى المعلمين أجورهم وحقوقهم ، وهم بدورهم تظاهروا بأنهم يؤدون
عملهم ، والتظاهر المتبادل أدى إلى ضعف نتائج العملية التعليمية . وهنا ،
يجب التأكيد على أن الحياة الكريمة تمثل عنصر الأمن لدى المعلم ، وينطلق
منها إلى الأداء الفعال .

إن طبيعية العطاء عند المعلم المصرى يجب أن يقابلها نظرة وفاء من
المجتمع والدولة ، إذ ينبغى أن تكون قناعة المعلم ، وطبيعية العطاء عنده ،
دافعا إلى المزيد من العطاء والتقدير من جانب الدولة ، ومن ثم ، فإن النظرة
إلى تكريم المعلم ، نابعة من تقدير الدور الذى تقوم به الكثرة الغالبة من
المعلمين فى بناء المجتمع ، وتطوير المعرفة ، وإعداد أجيال المستقبل ، وفى
الحرص على استمرار القيم الأصيلة بين الأجيال المتلاحقة من أبناء الوطن .
ولن يؤثر فى نظرتنا - بحال من الأحوال - وجود قلة قليلة من المعلمين

تنحرف عن أداء الرسالة ، فتغلب مصالحها الشخصية غير المشروعة - من خلال فرض الدروس الخصوصية - على الصالح العام للمجتمع ، وللعملية التعليمية ، ولسمعة الأغلبية الساحقة الراشدة من المعلمين الشرفاء .

وكل هذا يؤكد ضرورة تعديل هذا الوضع ، وتحسين أحوال المعلم المأطية ؛ لأن من يفتقر إلى المقومات الأساسية في حياته لا يستطيع أن يتفرغ لتعليم غيره ، لهذا ، فقد أصبح من الضروري تحسين أحوال المعلمين ماديا وإعطائهم الحافز الأدنى الذى يعيد نخوتهم ، وشعورهم بأنهم أصحاب أشرف مهنة ، مهنة الرسل والأنبياء ، فقد تسبب تجاهل تحسين حال المعلم إلى جعل مهنة التعليم مهنة بلا أسوار ، يعمل بها المختصون ، وغير المختصين .

ومن ثم ، ينبغي الخروج من هذه الأزمة ، والانطلاق نحو تعليم جيد ناتج عن تطوير جميع أجزاء المنظومة التعليمية ، بالعمل على تحسين مرتبات المعلمين ، والارتقاء بأوضاعهم الوظيفية والمهنية ، وتوحيد مصادر إعدادهم بحيث لا يقل عن التعليم العالى ، وإيفادهم فى دورات تدريبية إلى البلاد المتقدمة ، للتدريب فى المجالات المختلفة على الجديد فى التربية والطرق الحديثة فى التعليم ، وكيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة كأدوات تعليمية ، وكذا ، الحرص على إشراك المعلمين فى تطوير المناهج ، من منطلق أن المعلم هو أدرى الناس بالمشاكل العملية التى تقابله فى المدرسة وفى الفصل . ولا يمكن أن نتصور أن عملية التطوير المطلوبة يمكن أن تتم بمعزل عن المعلم الذى هو عصب العملية التعليمية .

وقد يكون اقتراح نظام لترخيص مزاولة مهنة التدريس ، توضع له شروطه ومواصفاته ، والقسم الذى يؤديه المعلم ، والميثاق الأخلاقى الذى

يلتزم به ، ويحاسب فى ضوءه ، ويراعى فيه تحديد المرحلة التعليمية التى يعمل بها المعلم ، والتدقيق فىمن سيتم اختيارهم لمهنة التدريس ، بحيث لا تصبح تلك المهنة لكل من يريد ، ولكنها تكون فقط ممكنة لمن يستطيع - أمرا واجبا ، حيث إن التعليم مهنة مقدسة تحتاج إلى الإنسان القدوة ذى الأفق الواسع والخلق القويم والنفس السوية ، وبحيث تتضمن شروط مزاولة المهنة فترة اختبار كافية يتقرر بعدها صلاحية المرشح لمزاولة هذه المهنة النبيلة أم لا .

٤ - استخدام تكنولوجيا التعليم :

إن الأوضاع الحالية لطرائق التدريس المستخدمة حتى وقت قريب - تدل على اهتمامنا - كما سبق وأن أشرنا - بالتركيز على الحفظ والتلقين أكثر من اهتمامنا بالتركيز على الفهم والتحليل ، والنقد ، وحل المشكلات ، وتطبيق المعلومات تطبيقا عمليا ، كما أن الاعتماد على كتاب دراسى واحد ومحدد الحجم ، يحجم العملية التعليمية ، ويحصرها فى هذا الكتاب ، ويحرم الطلاب من الاتصال بمصادر المعرفة المتعددة ، والاستخدام الأمثل لشبكات المعلومات ومصادرها التى تفتح أمامهم أوسع الفرص للاطلاع على المعلومات بتطوراتها المختلفة ، وبما تحمله من نظريات مختلفة ، ووجهات نظر متعددة . فإذا ما أضفنا إلى ذلك ما يعانىه الكثير من المعلمين ، وبخاصة فى البيئات الريفية والنائية ، من عدم القدرة على متابعة الجديد فى طرائق التدريس ، وفى تخصصاتهم ، فإن هذا يؤدى إلى عدم الجودة فى العملية التعليمية .

إنه لكى تتحقق أهداف التنمية ، لا بد من إعداد جيل جديد يستطيع أن يتعامل مع لغة العصر ، وبالذات فى مجال ثورة التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات . جيل يستطيع أن يتألف مع التكنولوجيا ويطوعها .

إن قوة التكنولوجيا فى إدارتها وتوظيفها وليس فى امتلاكها ، ويعنى ذلك ، أن التكنولوجيا فكر وأداء وحلول للمشكلات قبل أن تكون مجرد اقتناء معدات وإبهار مظهرى . ولكى يتحقق التطوير التكنولوجى ، لابد أن يبدأ ذلك من الصغر وينتشر فى أسلوب التعليم ، ويصبح طابعا مميزا للعملية التعليمية ، بحيث يتحول التعليم إلى تجربة يتعايش معها الطالب ، ويتعلم من خلالها كيف يحل المشكلات من خلال اكتساب خبرات ذاتية ، ويتعلم آلية البحث عن المعلومات لا حفظها .

إن انفجار المعرفة ، يجعل العملية التعليمية تتحول من تحصيل كم معرفى ، واختبار الطالب فى مدى استذكاره لهذا الكم المعرفى - إلى قدرة على تحصيل المعرفة بالبحث الذاتى وتوظيف المعلومة فى التطبيق وربطها بالحياة . ويستلزم ذلك إدخال الفكر المعلوماتى الذى يربط بين العلوم وبعضها ، ويربط بين الحقائق فى العلم الواحد والتطبيق كما سلف أن أشرت ، بحيث تتحول العملية التعليمية من تحصيل معلومات صماء إلى فهم وتحليل وربط للمعلومات والاستفادة منها .

من ناحية أخرى ، نجد أن تكنولوجيات التعليم قد تطورت ، وأصبحت قادرة على تقديم برامج للتعليم من بعد ، سواء للطلاب أم للمعلمين ، وأصبحت هذه البرامج قادرة على معاونه المتعلمين من الطلاب أو المعلمين على تعليم أنفسهم بأنفسهم ، من خلال استخدام أوعية متعددة للبرامج تشمل على المواد المكتوبة ، أو المواد المسموعة ، أو المواد المرئية ، جميعها أو بعضها ، ويتطلب إعداد برامج التعليم من بعد ، توفير المتخصصين القادرين على إعداد هذه البرامج وإخراجها ، باستخدام مختلف الأوعية والوسائط .

وحيث إن التعليم أصبح عملية واجبة الاستمرار مدى الحياة ، فإن عملية تكوين آلية البحث عن المعلومة ، هي من الأمور الأساسية الواجب اكتسابها فى سنوات العمر الأولى . ويستلزم ذلك إعادة توجيه المدرس إلى تكليف الطلاب بإجراء أبحاث أدبية وعلمية من خلال المنهج ، لتشجيع البحث الذاتى عن المعلومة والنقاش الحر ، وتكوين الشخصية المبتكرة المنتجة السوية ، وتكوين طريقة التفكير المنظمة والمنطقية القادرة على حل المشكلات ، وهذه هى الفائدة الحقيقية من التكنولوجيا ، كذلك ، فإن خطة التنمية تستوجب تشجيع ربط الأداء اليدوى أو العملى بالتحصيل النظرى .

إن التعليم المعتمد على الأسلوب النظرى ، لا يمكن أن يخلق جيلاً من المبتكرين والمبدعين والمخترعين . لذلك ، فإن من الضرورى أن يلعب المعلم دوراً أساسياً فى العملية التعليمية . ويجب أن تلعب الأنشطة الحرة دوراً رئيسياً فى تنمية المواهب وصقل القدرات ، من خلال التربية التكنولوجية والتربية الأدبية والفنية . ولابد أن تلعب التكنولوجيا دوراً أساسياً فى توفير مصادر التعلم المتعددة ، بحيث لا يكون الكتاب المدرسى هو المصدر الوحيد للتعلم فحسب ، وإنما يشترك معه المعلم ، والوسائط المتعددة التى تعتمد على الكمبيوتر ، وشبكات الاتصال عن بعد ، والإنترنت ؛ حتى يتم توفير بيئة تعليمية متكاملة يستطيع الطالب من خلالها القيام بعملية التعلم الذاتى الإيجابى . هذه هى القاعدة الرئيسية للتنمية البشرية التى تخدم قضية التنمية والتقدم الاقتصادى .

٥ - الأنشطة التربوية :

يعد الطالب أحد المحاور الأساسية فى العملية التعليمية ، وهو الهدف من هذه العملية برمتها ، كما أنه المستهدف الأساسى من عملية تطوير التعليم ؛

لذا ، يعد الاهتمام بتربيته تربية صحيحة استثمارا للمستقبل ، الأمر الذى يستوجب الاهتمام المتزايد بالأنشطة التربوية باعتبارها الجزء المكمل للتربية المتكاملة .

إن المرحلة التى نعيشها الآن ، وهى مرحلة الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع الموجة الثالثة بجوانبه وآثاره الإيجابية والسلبية معا ، من تقدم وازدهار للحضارة الإنسانية بكل ما تشتمل عليه وتكرسه ، وآثار سلبية تتمثل فى سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والحضارة ، وما يمكن أن ينجم عنها من تفكك أسرى ، وزيادة فى معدلات الجريمة ، والتطرف ، والعنف ، والإرهاب - لا عاصم منها إلا بتشكيل وبناء الشخصية السوية المتوازنة ، التى تجمع بين الاستفادة من معطيات التقدم والتعامل مع آلياته ، بجانب الحفاظ على القيم الأصيلة والتراث الحضارى العريق ، ومبادئ الخير والحق ، والحضارة الإنسانية المتمثلة فى القيم الدينية السليمة ، والخلق القويم ، والسلوك الرشيد ، وكلها تصهر فى بوتقة واحدة ، فى إطار الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية على وجه الخصوص .

ولا يمكن القيام ببناء الشخصية السوية المتوازنة وتشكيلها إلا بالاهتمام بالطفل منذ البداية ، من مرحلة ما قبل المدرسة (مرحلة رياض الأطفال) ، فهذه المرحلة خطورتها البالغة فى تكوين شخصية الطفل ، وفى وضع بذور قدراته المستقبلية ، ليس - فحسب - من الناحية التعليمية والتربوية ، ولكن - أيضا - من الناحية الصحية والرياضية والوجدانية وغير ذلك .

إن التربية الثقافية تعتمد فى أحد محاورها الأساسية على المكتبات المدرسية المتميزة الحديثة ، بحيث يمكن تحقيق الكثير من الأهداف التعليمية والتربوية ،

وإذا كانت الطرق التقليدية للتعليم التي تركز على الحفظ والتلقين لا تحقق الأهداف المنشودة ، فإن هذا يفرض علينا الأخذ بالطرق والأساليب التعليمية الحديثة التي تركز على مهارات التعلم الذاتي والتعليم المستمر ، والحصول على المعلومات من مصادر متعددة لأى غرض من الأغراض ، ومن هنا ، تأكدت أهمية المكتبة المدرسية ودورها فى طرق التعليم الحديثة التي تركز على إيجابية المعلم وفعاليته . والمكتبة المدرسية ليست مجموعة من الكتب المطبوعة وغير المطبوعة ، تم إعدادها للتداول فحسب ، وإنما يتجاوز أثرها إلى توظيف هذه المواد لخدمة المناهج الدراسية ، وإكساب الطلاب مهارة البحث الذاتى . هذا فضلا عن التطوير العلمى التكنولوجى لهذه المكتبات ، بحيث أصبحت تشمل معامل للغات ، وشبكات الاتصال ، والمعامل المتطورة ، والوسائط المتعددة .

ولقد كان للسيدة سوزان مبارك فضل كبير فى التعليم بمشروع سيادتها القراءة للجميع الذى يتعظم يوما بعد يوم ، ونشر المكتبات فى جميع محافظات مصر .

كذلك ، يجب أن تحظى التربية الاجتماعية باهتمام زائد فى ظل تطوير التعليم ، حيث تستهدف توثيق الصلات بين الطلاب ، وتحقيق التعاون والتكامل بين المواد الدراسية المقررة والأنشطة التى يقوم بها الطلاب ، وتنمية خبرات الطلاب فى مجال التعامل والعلاقات الاجتماعية ، وصقل مواهب الطلاب والترويج عنهم ، وتوسيع مداركهم القومية والاجتماعية ، وتوعيتهم بالقضايا ذات الاهتمام السائد على المستوى القومى ، وتحفيزهم على البحث والاستكشاف ، ويتم ذلك من خلال إعداد المعسكرات الصيفية للمتفوقين

والمعاقين ، وإعداد معسكرات الخدمة العامة ، وإجراء المسابقات الفردية والجماعية ، ورعاية المتفوقين ، والأخذ بأسلوب القوافل الجماعية بهدف توعية الطلاب اجتماعيا وتربويا . كما يجب أن تحظى التربية الفنية والموسيقية والمسرحية بالاهتمام هي الأخرى ، في ظل تطوير التعليم شكلا ومضمونا ، حيث نركز في هذا الجانب على اكتشاف المواهب وتدعيمها وتنميتها ، والربط بين المقررات الدراسية والنشاط الذى يمارسه الطالب ويؤديه بحرية وإبداع واستمتاع .

كذلك فإن تشجيع أسلوب النقاش والحوار فى كافة مراحل التعليم وتعميم جمعيات المناظرات وتجربة البرلمان الصغير وأسلوب الحلقات النقاشية من شأنه أن يثرى العملية التربوية والتعليمية معا .

إن الاهتمام بالأنشطة يرجع إلى أن المدرسة ليست مكانا للتعليم فحسب ، ولكنها مؤسسة تربوية أيضا ، فلقد تعايشنا طويلا مع فكرة أن المدرسة مسئولة فقط عن تعليم أطفالنا ، وماتت الأنشطة التربوية . ولعله قد آن الأوان لأن نعيد إليها الحياة ، فلا بد لكل مدرسة من ملعب يزاول فيه الأبناء الرياضة . ولا بد لكل مدرسة من معمل يمارس فيه أبنائنا التجربة بأيديهم وبأنفسهم . ومن مكتبة نعودهم أن يذهبوا إليها ، وأن يفكروا ، وأن يبحثوا . وأن تكون المدرسة مؤسسة لرعاية مجالات النشاط والهوايات التى تنمى مواهبهم ، وتمكنهم من التفوق والإبداع ، فالأنشطة التربوية جزء أساسى فى تكوين الإنسان . وحينما افتقدنا الأنشطة التربوية ، وحينما تعايشنا مع الحفظ والتلقين ، رضينا بأن نضع بذور الفتنة فى بلدنا ، فالطفل الذى يتلقى المعلومات فقط ، دون أن يناقش أو يحلل أو يحاور ، نكون قد

ساعدنا فى برمجته ، وإعداده لغسيل المخ فى أى مرحلة تالية ، فالأنشطة التربوية هى الترياق ، وهى المصل المضاد للتطرف والهجرة الزمنية التى نعانى منها الآن .

٦ - الأنشطة الرياضية :

لابد من الاهتمام بالأنشطة الرياضية ، باعتبارها من أهم المقومات ، وأبرز الركائز فى تدعيم قدرات الإنسان البدنية والنفسية والعقلية وتعظيمها ، وباعتبارها - أيضا - قيمة تربوية كبيرة تنمى قيم المنافسة وقوة الاحتمال والجلد ، والشجاعة والجرأة ، والمبادرة والاقترام ، والصبر ، والإصرار ، والمثابرة والتعاون والعمل الجماعى ، والانتماء والولاء ، وهذه وتلك قيم تحكم السباق العالمى الذى يتحتم علينا أن نحتل المكانة اللائقة بنا فى إطاره ، وتأهيل شباننا بمقوماتها وعناصرها المختلفة ، فالصحة البدنية طريق للصحة العقلية والنفسية على حد سواء .

وفى سبيل دعم الرياضة المدرسية ، يجب إحداث أكبر قدر من التنسيق والتعاون والتكامل مع اللجنة الأولمبية واتحادات النقابات الرياضية ، والعمل على وضع خطة وبرنامج لتكامل الأنشطة الرياضية المدرسية بين جميع الجهات المسؤولة عن الرياضة فى الوطن . كل هذا سهل وميسور ، إذا اتجهت الجهود مجتمعة إلى ما يلى بصفة خاصة :

أ - مشاركة الأكاديمية الرياضية باللجنة الأولمبية فى تنفيذ برامج تدريبية لمدرسى التربية الرياضية ، للارتقاء بكفاءتهم ، وتحديث معلوماتهم ، والاستعانة بأساتذة وخبراء التربية الرياضية بالجامعات فى وضع برامج تدريبية .

ب - تضمين المناهج الدراسية المعلومات والمفاهيم الخاصة بالرياضة وتاريخ ونشاط الحركة الأولمبية - لنشر الفكر الرياضى والمفاهيم الرياضية

فى المدارس وفى المناهج الدراسية ، ويأتى ذلك من خلال المراكز البحثية المختصة بتطوير المناهج .

ج - وضع برامج لاكتشاف المواهب الرياضية بين طلبة المدارس ، ورعايتها وصقلها ، وإعدادها للمنافسة على مستوى الدولة والمستوى العالمى .

د - البدء فى تطوير مناهج جميع كليات التربية الرياضية ، وتعديلها وإثرائها ، لمواكبة المتغيرات الحديثة فى المجالات الرياضية المختلفة .

هـ - دراسة مشروع الأولياد القومى ، وتعميم الفصول الرياضية ، ومدارس الموهوبين ودعمها ، والعمل على إنشاء مدرسة للموهوبين بكل محافظة .

و - عدم جواز إلغاء الحصص الرياضية وحصص الأنشطة ، أو تحويلها إلى أى مادة دراسية أخرى وتحت أى مسمى .

ز - تجريم إقامة أى أبنية أو إنشاءات فى فناء أى مدرسة أو ملعبها .

ح - تزويد جميع المدارس بالأدوات والمستلزمات الرياضية التى تحقق نشاطا رياضيا مؤثرا .

ط - توفير مشروع التغذية المدرسية لطلاب المدارس ودعمه . وأحب

- هنا - أن أوضح ما للتغذية المدرسية من أهمية كبرى ، فنحن فى مصر نعانى من سوء التغذية ، خصوصا لدى أطفال المرحلة الابتدائية ، ولدنيا نسبة كبيرة من الأنيميا الناتجة عن سوء التغذية ، ومن نقص البروتين الناتج عن سوء التغذية أيضا . وفى الحقيقة أن الآثار الضارة لسوء التغذية لا تقتصر على قلة الاستيعاب فحسب ، وإنما تهدد أيضا إمكاناتنا المستقبلية ؛ لأن سوء التغذية يحدث تدميرا فى الأجهزة والخلايا الحيوية فى الجسم ، ويظل

مع الطفل مدى الحياة . إن نقص وسوء التغذية يؤدي إلى استنزاف العقول البشرية ، وهو هدر فادح للإمكانات المستقبلية للوطن ، ولذلك فنحن نعتبر التغذية المدرسية مسألة حيوية ومهمة . وكيف نتحدث عن صناعة البطل ولدنيا هذه النسبة الكبيرة من الأنيميا التي يعاني منها أطفالنا في المدارس ؟ وأتمنى اليوم الذى تعم فيه مظلة هذه التغذية كل مدارس الوطن ، خصوصا في المرحلتين الابتدائية والإعدادية .

ى - الاستعانة بخبراء التربية الرياضية عند تصميم الأبنية المدرسية الجديدة وتنفيذها ، وأخذ رأيهم فى شكل الملاعب والصالات وتجهيزاتها ، والالتزام بكل دقة بالنسبة للإنشاءات والمباني المدرسية الجديدة ، بوجود ملاعب رياضية وأماكن مناسبة ، لمزاولة الأنشطة الرياضية فى حدود المساحات المتاحة بكل مدرسة .

٧ - محو الأمية :

إن الأمية فى عصرنا هذا ، ليست تحديا يواجه التعليم فحسب ، وإنما هى - أيضا - وصمة عار هائلة ، يجب أن نتخلص منها بأسرع ما يمكن ، فضلاً عن أنها إهدار هائل لقدرات الدولة وإمكاناتها الحاضرة والمستقبلية ، إن تكلفة محو الأمية مهما زادت فستظل أقل بكثير من خسائر الدولة من جراء الأمية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

ولعله من الجدير بالملاحظة ، أن نسبة الأميات أعلى من نسبة الأميين ، وهذا يدعونا إلى توجيه عناية خاصة لمحو أمية الإناث ، لما لهن من تأثير كبير على تطور المجتمع وفى تربية النشء .

ولعل أحد العوامل الرئيسية في تقدم الأمم هو انخفاض نسبة الأمية في الإناث . فنحن نجد أن نسبة الأمية في الإناث في اليابان تصل إلى صفر في المائة ، والأم اليابانية هي الأساس في مساندة أطفالها في التعليم ، وهي السر الحقيقي في نهضة اليابان التعليمية .

وتعتبر مشكلة الأمية من أصعب المشكلات التي يواجهها مجتمعنا ؛ لأنها تمثل عقبة في سبيل تقدم المجتمع ورخائه ، وفي إجهاض كل عمليات التطوير .

ويظل هناك أمران يجب أخذهما في الاعتبار عند التصدي لمشكلة محو الأمية :

الأمر الأول :

لابد أن نغلق أبواب التسرب منذ البداية ، من المنبع ؛ لأنه - إلى عهد قريب - كانت لدينا نسبة يقدرها البعض من ٢٠ - ٣٠٪ من أطفال مصر لا يدخلون التعليم ، وطالما أن هذه النسبة موجودة ، فإنه يصبح من العبث كل ما نفعله في تعليم الكبار ومحو الأمية . ولكي نسد هذه الثغرة ، لابد من إنشاء المدارس الكافية لاستيعاب الجميع ، وجعل هذه المدارس أماكن محببة للأطفال ، وليست سجوناً ، أو أماكن إيواء ، وعودة الأنشطة التربوية والترويح البريء لأطفالنا وفي مدارسنا لتحفيز الأسرة على بقاء أطفالها في التعليم ، مع استمرار الدراسة الجادة والواقعية للأسباب الحقيقية في إحجام بعض الناس عن إرسال أولادهم أو بناتهم إلى التعليم ، وعلاج الأسباب الاقتصادية للتسرب ، وعلاج مشكلة عدم وجود المدرسة القريبة من المنزل .

الأمر الثانى :

إن لدينا قوة ضاربة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، بينهم نسبة بطالة . لذا ، فإنه يجب الاستفادة من هذه القوة الضاربة بالعمل فى محو الأمية ، وفى مدارس الفصل الواحد لتعليم الإناث ، كى تنتصر مصر على أعتى التحديات التى واجهتها فى تصحيح مسارها التعليمى .

نحن نفرق بين نوعين من الأميين ، بين من هم فى سن أقل من (١٤) الرابعة عشرة ، ومن هم فى سن (١٤) الرابعة عشرة فأكثر ، وقد اختار القانون أن نأخذ إلزاما من سن (١٤) الرابعة عشرة حتى سن (٣٥) الخامسة والثلاثين ، وأن نأخذ اختياريا من سنهم فوق الخامسة والثلاثين ؛ لأن الإنسان عندما يكبر تنتهى المشكلة بمرور الزمن .

وكما قلنا ، فإن أهم مشكلة هى سد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل ، ومنع التسرب من التعليم الأساسى سواء تعلق الأمر بالتعليم الابتدائى ، أم حتى - من وجهة نظرى - بالتعليم الإعدادى أيضا ؛ لأن كل البلاد المتحضرة ، ومنها مصر الآن ، قد مدت فترة الإلزام إلى (٨) ثمانى سنوات . وإنى أعتبر وجود الأمية فى الأولاد الصغار تحت سن الـ (١٤) الرابعة عشرة جريمة فى حق الوطن ، إذ تخلق أطفالا جددا أميين فى المستقبل ، ومسئولية القانون الجديد حماية الأطفال تحت سن (١٤) الرابعة عشرة ، ويمكن قبول الأطفال فوق سن الإلزام ، بإيجاد فصول خاصة تعمل بمواعيد خاصة ، للأولاد الذين زاد سنهم على ثمانى سنوات إلى سن ١٤ سنة ، حتى لا يكون هؤلاء الأطفال مصدرا جديدا من مصادر الأمية .

إن محو الأمية الذى نسعى إليه ، ليس مجرد محو الأمية الأبجدية ، ولكنه يستهدف أساسا ما يلى :

- اكتساب الدارسين المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب ، بما يتلاءم مع المستوى الوظيفى الذى يُمكن الدارسين من التعامل مع المؤسسات ، والمساهمة فى مجالات التنمية الشاملة .

- اكتساب المهارات والخبرات العملية الملائمة فى المجالات المهنية .

- التزود بالحقائق الأساسية التى تتضمنها مختلف المواد الدراسية بالتعليم الابتدائى .

- تعميق الشعور الدينى ، وتدعيم المفاهيم والسلوكيات السليمة .

- تكوين الاتجاه العلمى ، واكتساب مهارات تطبيقية فى حل مشاكل الحياة العملية .

- إحياء الاتجاهات الاجتماعية الأصيلة فى المجتمع وتأكيدھا .

- تكوين الاتجاه نحو استمرار التعليم ، واكتساب مهارات التعلم الذاتى .

- وأخيرا ، الوصول بالدارس إلى مستوى نهاية التعليم الابتدائى كمرحلة إجبارية ، يمكن أن ينطلق منها إلى المراحل التعليمية التالية .

والأمل معقود على أن تتجح الجهود المبذولة الآن ، التقليدية منها وغير التقليدية ، كاستثمار جهود شباب الخريجين غير العاملين بالعمل فى محو الأمية ، ومدارس الفصل الواحد لتعليم الإناث ، كى نحل مشكلة تعليم الإناث ، وكذلك تعليمهن حرفة يتكسبن منها .